مشكلة الفقر في مصر

بقلم الأستاذ عبد المجيد نافع
المحامي وعضو مجلس النواب

شهدت الانسانية ، والأسى يملأ فؤادها ، في كل عصر من عصور التاريخ ، وفي كل بلد من بلاد العالم ، تلك الظاهرة الاجتماعية التي يسمونها الفقر ، فأسلمتها العاطفة الدينية إلى الإيمان بأن السعادة ليست من نصيب هذه الحياة الدنيا ، وأن الآخرة خير وأبقى .

وبرز الاشتراكيون يحملون الحملات الشعواء على الأديان كافة ، ويكيلون لها التهم بغير حساب ، ويصورونها بأنها العقبة التي وقفت في وجه تقدم المجتمع الإنساني ، وأنها هي التي حملت تلك الانسانية البائسة على الاطمئنان للبؤس ، والاستسلام للظلم ، دون أن تتحرك في سبيل الإصلاح ، أو تثور في وجه الظلم .

وأمعن بعض أولئك الاشتراكيين في التهجم على الدين فوصفوه بأنه "أفيون الشعوب" الذي يحملها على الرضا والاستسلام .

والأديان مما يفكون براء . فهي قد نزلت لتكون الوسيلة الصالحة لإصلاح المجتمع ، لا لتصبح عقبة في سبيل الاصلاح .

وهي تدعو إلى مبدأ التضامن الاجتماعي ، فتنادي بأن في أموال الأغنياء حقا للسائل والمحروم . وهي تأمر بالجد والكفاح ، وتنهى عن الإخلاد للراحة ، والسكون إلى الدعة . فتدعو إلى السعي في مناكب الأرض ، وتنبه الغافلين والواهمين إلى أن الله سبحانه لا ينزل على الناس مائدة من السماء ، وأن السماء لا تمطرهم ذهبا ولا فضة .

فإذ كنا نعالج البحث في أسباب الفقر في مصر ، ونعمل على إيجاد الدواء لذلك الداء الاجتماعي ، فليس معنى ذلك أنا نتهجم على الأديان أو نتجهم لها . ولا معناه أنا نجنح إلى اعتناق المذاهب الاشتراكية المتطرفة . وإنما معناه أنا نبغي أن نرسل الصيحة عالية مدوية في سبيل الاصلاح ، ونحمي مصر من أن تطغى عليها موجة الإلحاد ، أو يجرفها تيار الآراء المتطرفة والمذاهب الهدامة .

وكيف لا يعنى الباحثون بمكافحة الفقر في بلادنا وهو مبعث الجم من مشكلاتنا الاجتماعية ويكفي أن يعلم بنو قومنا أن حوالي ثمانين في المائة من الجرائم التي ترتكب ضد النفس

والمال ، والتى ترقع الآمنين والمطمئنين ، وتهز كيان المجتمع المصرى فى كل حين ، انما الباعث عليها الفقر . نقول يكفى أن يعلموا تلك الحقيقة المفزعة ، ليتبينوا أن البيئة الفقيرة هى عش الجريمة التى فيها تبيض وتفرخ .

وكم مزقت الفاقة ثوب العفة ، وكم من فتاة بريئة أسرف الناس فى لومها على السقوط ولم يقتصدوا وهى إنما ناءت بأحمال الحياة وسقطت تحت أعباء الحاجة .

ولا أرانا مسرفين إذا قلنا إن الفقر حليف المرض . وعندنا أن سوء التغذية ، أو قلة التغذية ، تقضى على المناعة ضد المرض وتجعل الفقير فريسة له . ولعلنا لا نتهم بالثورة على القدر إذا نادينا بأن الضريبة التى يتقاضاها الموت والمرض من طبقات الفقراء أفدح من تلك التى يتطلبها من طبقة الأغنياء . و بلاغة الأرقام فوق كل بلاغة إذ هى لا تكذب ولا تحابى . فاستقرئها إن شئت تنبئك أن الأمراض تنتاب الفقير أكثر مما تنتاب الغنى ، والموت يتخطف من صنوف الأولين أضعاف أضعاف ما ينال من صنوف الآخرين . وما ينبئك مثل الأرقام !

وليست التغذية الصالحة وحدها هى قوام الصحة . بل هناك عناصر الماء ، والهواء ، والضياء . وانك إذا جست خلال بعض الأحياء الوطنية ، لواجد أن الجم الغفير من بنى آدم يكادون أن يكونوا محرومين من الهواء والضياء ، وقد جعلهما الله مشاعا بين عباده أجمعين !

وهل ترى ضحايا ظلمات الجهل إلا فى البيئات الفقيرة ؟

إن السياسة الاجتماعية تقوم على أساس المبدأ القائل : الفرد فى خدمة الجميع والجميع فى خدمة الفرد .

ومحاربة الفقر ليست فى مصلحة الفرد بقدر ما هى فى مصلحة الدولة . فالفقر يورث العجز عن العمل . والعاجزون عبء على كاهل الدولة وخطر يتهدد نظامها الاجتماعى وكيانها السياسى . وليس من مصلحة المجموع فى شىء أن تبقى الأيدى مغلولة ، والجهود مشلولة ، بل أن الدولة التى لا تستغل جهود أبنائها جميعا ، هى التى تترك الثروة معطلة دون استغلالها ، والقوى ضائعة بغير استخدامها فى النهوض بالأمة .

ونحب أن نقول — بادئ ذى بدء — إن الفقير ليس فقط هو الذى يستدى أكف المحسنين ، و إنما يعتبر فقيرا كل من تقصر موارده عن ستر مطالب الحياة الضرورية .

و إذا كان هناك حد أدنى للعيش ، فمن حق الفرد على الدولة أن تضمن له هذا الحد الأدنى .

بل إن الدولة ، فى حدود معنى الحكم العصرى ، هى التى تكفل لكل فرد من أفرادها قسطا من الرخاء .

ولئن صح أن الفقر رذيلة اجتماعية — كما يقول الانجليز — فمن أقدس واجبات الدولة أن تعمل جاهدة فى سبيل القضاء على تلك الرذيلة .

والآن نسأل : من المسئول عن الفقر ، الفرد أم الدولة ؟ ونسارع إلى الجهر بأن المسئولية موزعة بين الاثنين معا .

فالفرد الذى يقامر أو يتعاطى الخمر ، أو يستسلم للشهوات ، وفى كلمة ، الفرد الذى يسىء التصرف ، يقع فريسة بين مخالب الفقر لا محالة .

والدولة التى لا تنتهج سياسة اجتماعية صالحة تسلم شعبها إلى الفقر .

ألا فليعلم من يريد أن يعلم أن متوسط دخل الفرد فى مصر لا يزيد عن تسعة جنيهات فى العام . وهذا الرقم الزرى النشائن لا يتسامى إلى المقارنة مع دخل الفرد فى الولايات المتحدة ، وكندا ، وبريطانيا العظمى ، وسويسرا ، ونيوزلندة ، وأستراليا . ولئن قيل تلك أمم تملك الثراء الطائل ، فماذا يقال عن اليونان ، وهى بلد زراعى كمصر ، ومواردها لا تزيد عن مواردها ، وعلى الرغم من كل هذا فان دخل الفرد فى اليونان يكاد يبلغ تسعة أضعاف دخل الفرد فى مصر .

لا أريد أن أرسم لبلادنا صورة سوداء قاتمة تبعث اليأس فى النفوس ، كلا ولا أبتغى أن أرسم لها صورة زاهية الألوان تدعو إلى الاطمئنان الكاذب . وإنما أريد أن تكون الصورة التى أرسمها بين ذلك قواما ، تحفز على تحقيق الإصلاح المنشود .

والآن أسأل كرة أخرى ؟ هل الشعب المصرى فقير لأن ربك قضى أن يكون فقيرا ؟ أم أنه فقير لأنه إلى اليوم أعوزته السياسة الاجتماعية المرسومة الحدود ، الواضحة المعالم ؟ أما أنا فأميل إلى الفرض الثانى والواقع يؤيدنى .

إن منشأ الفقر فى مصر هو أن عدد السكان يزداد زيادة مطردة على حين أن موارد الثروة لا تكاد تنمو إلا قليلا .

فى مصر توجد ٤٠٠ نسمة فى كل كيلو متر مربع . فهى بهذه المثابة أكثر بلاد الدنيا ازدحاما بالسكان ، بل صور لنفسك أنها أكثر ازدحاما من بلجيكا والصين .

فإذا ظلت موارد الثروة فيها على جمودها الحالى ، وبفضل تحسن الوسائل الصحية زادت نسبة المواليد على الوفيات ، فليس من شك فى أن المستقبل سيكون مظلما متحجر الظلام .

ومن دواعى الأسى أن مرافق البلاد كلها تكاد تكون بأيدى الأجانب ، وأن المصرى يعيش على هامش الحياة ، أو يعمل أجيرا للأجنبى ، أو يعيش دون الكفاف ، أو يحرم من خيرات بلاده .

ومما يضاعف من إلقاء الظلال السوداء على تلك الصورة القاتمة هو أن الثروة موزعة توزيعا سيئا ، فبينما نرى أن ٩٨ فى المائة من مجموع الملاك الزراعيين يملكون نصف الثروة العقارية إذا بالنصف الباقى بين أيدى اثنين فى المائة لا يزيدون ولا ينقصون . أى أن الثراء الطائل فى جانب ، والفقر المدقع فى جانب آخر .

و يا ليت أن ثروتنا العقارية لم تكن مثقلة بالديون الأجنبية ، مما يجعلنا أجراء أو فى بلادنا غرباء !

على انى ألمح بارقة أمل وسط ذلك الظلام المتحجر . فقد نشط المصرى إلى مغالبة الأجنبى فى الميدان الاقتصادى والتغلب عليه ، واستخلاص مرافق البلاد من بين يديه . ومصر بحمد الله بلد بكر ، وفير الثروة ، جم الخيرات ، عامر بالثمرات ، وفلاحه مضرب الأمثال فى العمل والكدح ، وما يعوز تلك البلاد لكى تؤتى أبرك الثمرات إلا أن توضع لها سياسة اجتماعية ثابتة تنتشلها من وهدة البؤس والفاقة إلى ذروة الرخاء والسعادة .

إن قوى الدولة جميعا ينبغى لها أن توجه إلى تنمية موارد الثروة . فحرام أن يكون لدينا حوالى أربعة ملايين من الأفدنة يمكن استصلاحها ثم ندعها بورا ولا يعوزنا الماء ، ولا تنقصنا الأيدى العاملة ، ولا يعز علينا المال إن أردناه و إنما تعوزنا الهمم العالية . فتأليف الشركات الوطنية ، و إصدار القروض الأهلية يوفر لنا الأداة الضرورية لاستنبات خيرات بلادنا .

أفلا تدر كهربة خزان أسوان ، واستخراج السماد ، واستنباط الحديد ، الخيرات التى تخفف الضائقة التى يختنق بها المصريون ؟

ثم كيف نغفل عن مسألة توزيع السكان توزيعا سيئا ؟ فبينما ترى بعض الجهات مكتظا إذا بك ترى البعض الآخر تعوزه الأيدى العاملة مما يجعل الكثيرين يتخبطون فى ظلمات البؤس ، و يتردون فى هوة الشقاء . وتدفق المهاجرين من الريف على المدن يزيد الحالة ظلاما ولو أننا نظمنا الهجرة مع تزويد الأسر المهاجرة برءوس الأموال لكان ذلك خيرا لمصر .

واستخدام جرعة من الإكراه كتلك التى يستعملها الطبيب لإبراء مريضه لا تتنافى مع الحرية الشخصية ، اللهم إلا أن تكون الحرية المزعومة هى حرية الجوع أو حرية الموت وتلك التى يزهد فيها الأحرار جميعا .

إن السياسة الاجتماعية الرشيدة تقوم على أساس الأخذ من الأغنياء فى غير عنت ولا إرهاق ، و إعطاء الفقراء . فضريبة الدخل التصاعدية ، و إعفاء أصحاب الإيرادات المحدودة من الضرائب ، وتقديم الإعانات فى مختلف الصور كإعانة الزواج ، و إعانة الأسر كثيرة الأولاد ، و إيجاد الأعمال للعاطلين ، وتنظيم الإحسان ، كل أولئك من الوسائل التى تخفف و يلات الفقر .

على أنى أحب أن أسارع إلى تبديد وهم عالق بالأذهان . فكثير من الناس يغ ون باللائمة على الموظفين ، قولا منهم بأنهم وأر باب المعاشات يستنفدون الجزء الأعظم من ميزانية الدولة ولا يتركون إلا القليل لتحقيق وجوه الإصلاح وإنجاز المشروعات الحيوية . وعندنا أن حل مشكلة الموظفين لا يكون من طريق المساس بمرتباتهم ، وإنما يكون بوضع سياسة ثابتة للتوظيف ، ومنع التضخم فى الوظائف ، وضغط المصروفات العامة إلى أقصى حد ، وإيجاد أعمال للمتعلمين المتعطلين ، وحمل الشركات الأجنبية على استيعاب أكبر عدد من شباب مصر المتعلم . ومن الإنصاف ومواجهة الحقائق أن نجهر بأن عالبية الموظفين لا يعيشون إلا بالكفاف وأن على الدولة واجبا أن تعين بعض ذوى الأسر الكبيرة منهم وتعلم أولادهم على نفقتها . فالمبدأ العصرى ينادى بأن على الدولة أن تضمن لكل فرد حدا أدنى للمعيشة .

محال أن ننهض بهذه الأمة إلى مكانها اللائق بها إلا إذا جعلنا دعامة الإصلاح رفع مستوى معيشة الفلاح والعامل . والدولة التى تملك سلطة التشريع هى وحدها القادرة على تحقيق ذلك الإصلاح . والتشريع الاجتماعى هو سبيلها إلى ذلك . فاستصلاح الأراضى وتوزيعها على صغار الفلاحين ، وتحسين أجورهم ، وإصلاح حال القرية ، وإنشاء مساكن للعمال ، وإصدار التشريعات الخاصة بالتأمينات الاجتماعية ضد البطالة والمرض والعجز والشيخوخة والوفاة ، كل أولئك مما يحل مشكلة الفقر إلى حد كبير .

لست ممن يدينون بسياسة الكلوروفورم ولكنى ممن يؤمنون بالسياسة الاجتماعية الثابتة التى توجه فيها كل قوى الدولة إلى الإصلاح ، وتنهض وزارة الشؤون الاجتماعية من هذا الإصلاح بأكبر نصيب .

عبد المجيد نافع

قيل لأعرابى إن الخليفة المعتصم مات وأن ابنه ولى الخلافة . فقال :

الله أكبر لاحزن ولا جزع ولا عزاء إذا أهل البلا رقدوا
خليفة مات لم يحزن له أحد وآخر قام لم يفرح به أحد